A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/372
13 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣١ من القائمة الاولية*

حق الشعوب في السلم

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٨ وموجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أنقل اليكم نص الرد الاضافي لجمهورية منغوليا الشعبية وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٠/٤١ المؤرخ في ٣٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣١ من القائمة الاولية .

(توقيع) غيندينغين نيامدو
الممثل الدائم

* A/43/50

مرفق

آراء حكومة منغوليا بشأن تنفيذ اعلان حق الشعوب في السلم

لقد أتيحت لحكومة جمهورية منغوليا الشعبية فرصة لكي توضح موقفها بشأن موضوع حق الشعوب في السلم في رسالتها المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١١/٤٠ (A/41/628) .

وعملا بأحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٠/٤١ تعرض منغوليا فيما يلي آرائها بشأن أهمية إعلان حق الشعوب في السلم وطرق تنفيذ أحكامه .

١ - بإصدار إعلان حق الشعوب في السلم ، أتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة نحو اثبات الحق القانوني لحاجة الشعوب الأزلية في أن تعيش في سلم بلا حروب وعنف . ويمكن القول بأن حق الدول والشعوب في السلم تكمن جذوره في حق الفرد في الحياة والابداع ، وفي حق الأمم في تقرير المصير ، في الاختيار المستقل لمسار تنمية مجتمعاتها .

إن كفالة هذا الحق مستمدة من الجهود الرامية إلى ضمان الأمن للجميع (الأمن المشترك) ، وإلى التقيد الصارم بمبدأ التعايش السلمي ، الذي هو الاسلوب الوحيد الممكن اتباعه في ممارسة العلاقات الدولية في عالم اليوم . ولهذا فانه من الطبيعي أن تتفق روح وأحكام الإعلان إلى حد بعيد مع قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٢ "النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين" .

وينبغي التأكيد على أن التنفيذ العملي لحق الشعوب في السلم يمثل شرطا دوليا خارجيا أساسيا لإعمال بقية حقوق الانسان والحريات الاساسية .

إن إعلان حق الشعوب في السلم يحمل في طياته قوة سياسية ومعنوية كبيرة . وهو ينطلق من أن حفظ السلم هو واجب وحاجة حيوية لكل فرد ، ولكل شعب ، ولكل دولة وللمجتمع الدولي بأسره . ونظرا لترابط أمن الكل في عصر الصواريخ النووية ، فانه لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا ببذل جهود مشتركة . ويتطلب هذا إشاعة الديمقراطية وإضفاء الطابع الانساني في العلاقات الدولية على أساس احترام حق كل بلد في الأمن .

ومن محتوى البيان تنبثق المسؤولية عن مصير السلم في العالم . كما أن الرغبة في العيش في سلم تفرض على الشعوب الدفاع عن السلم والتأثير في سياسات حكوماتهم إذا كانت هذه السياسات غير متفقة مع رغبة الشعوب في السلم . وتؤكد هذا الحركة الشعبية الجماهيرية المناوئة للحرب وللاسلحة النووية التي تعم قطاعات اجتماعية متزايدة ، وتكتسب طابعا عالميا . وتشهد على ذلك بصفة خاصة تنظيم "موجة السلم" في عام ١٩٨٧ ، التي بدأت في مدينتي هيروشيما وناغازاكي ثم انتشرت إلى بقية أجزاء العالم .

ويدرس ممثلو مختلف قطاعات المجتمع الدولي ، في سعيهم لايجاد سبل فعالة لضمان الحق في السلم ، فلسفة وجوهر الاعلان ، حتى يتسنى للجميع فهم أهدافه فهما صحيحا . وهكذا اتفق المشتركون في الندوة الرابعة عشرة المعنونة "المسيحيون والماركسيون في حوار حول السلم" (خريف ١٩٨٧ ، ستراسبورغ ، فرنسا) على دراسة مسألة الحق في السلم من الناحيتين القانونية والفلسفية ، مقدمين بذلك مساهمة حقيقية في قضية تعزيز السلم .

إن السنة الدولية للسلم التي أعلنت بمبادرة من الامم المتحدة تحولت إلى حملة رئيسية من أجل تعبئة الرأي العام العالمي ضد خطر نشوب الحرب . فهي قد ركزت اهتمام المجتمع الدولي على أهم واجبات العصر الحديث وهو حماية السلم والحياة على ظهر البسيطة من خطر الاسلحة النووية ، كما أعطت زخما لتوسيع وتنشيط الحملة العالمية من أجل وقف سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، وساعدت على توحيد التحركات الجماهيرية العريضة المناوئة للحرب وللاسلحة النووية في جميع أنحاء العالم . وترى منغوليا أنه ينبغي المحافظة على الزخم الذي ولدته السنة الدولية للسلم وتطويره . ويمكن للمجتمع الدولي إعلان التسعينات عقدا لبذل الجهود من أجل إرساء أسس عالم خال من الاسلحة النووية والعنف . وبصرف النظر عن أي شيء آخر فإن هذا سوف يساعد الامم المتحدة ، في توسيع صلاتها مع جميع قطاعات سكان المعمورة لتحقيق مهمتها الاساسية ألا وهي حفظ السلم الدولي .

٣ - إن الشرط الاساسي لإعمال الحق في السلم يجب أن يتضمن قبل كل شيء ما يلي :

استبعاد الحرب كوسيلة لحل المنازعات ، والامتناع عن استخدام القوة في جميع أشكالها في العلاقات الدولية ؛

اتخاذ تدابير رامية إلى تعزيز الأمن العالمي بجميع عناصره ، العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية والبيئية الخ ؛

احترام سيادة الدول واستقلالها وأساليب التنمية الاجتماعية التي اختارتها الشعوب ؛

تعزيز قضية نزع السلاح العالمي الكامل تحت رقابة دولية شديدة .

ويتضح مما سبق أن إعمال وحماية حق الشعوب في العيش في سلم لا يتطلبان تطبيق التدابير السلبية المزعومة فحسب ، أي الامتناع عن استخدام القوة وعن التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى ، بل اتخاذ تدابير ايجابية أيضا ، أي ضمان الأمن على قدم المساواة للجميع ، وتحقيق أهداف نزع السلاح . ووضع تدابير لبناء الثقة ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها ، وإقامة نظم لتسوية المنازعات بهذه الوسائل على الصعيد الاقليمي ، وتعزيز إجراء تعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات الاخرى ، وتهيئة الاوضاع الدولية التي تساعد على تحقيق التقدم والعدالة ، وهلم جرّا .

٣ - وتعزز كل خطوة عملية تتخذ في ميدان نزع السلاح والانفراج الدولي توفير الضمانات المادية لحق الشعوب في السلم . وتولي منغوليا في هذا الصدد أهمية استثنائية لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، التي تعتبر أول انجاز رئيسي لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع سلاح نووي حقيقي . وتشهد المعاهدة على امكانية تحقيق أهداف البرنامج السوفياتي لعام ١٩٨٦ بشأن القضاء على الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ . ومن شأن المعاهدة التي تم عقدها والروح التي سادت محادثات القمة السوفياتية - الامريكية أن يبعث الامل في امكانية الوصول إلى اتفاقات تتعلق بإجراء تخفيض كبير في أسلحتهما الضاربة الاستراتيجية . مع الإبقاء على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وترى منغوليا انه ينبغي أن يتبع ذلك عقد اتفاقات بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدميرها وتخفيض الاسلحة والقوات التقليدية على أساس مفهوم الكفاية المعقولة . وستساعد هذه التدابير على إرساء الاسس لإقامة عالم خال من الاسلحة ، والحروب ، والعنف ، وتنفيذ أحكام اعلاننا .

٤ - واليوم ، وفي مواجهة الكارثة النووية العالمية ، اكتسب إعمال الحق في السلم ذات الاهمية التي يمثلها بقاء الجنس البشري . وورد في إعلان مكسيكو ، الذي أصدره فريق دلهي المؤلف من ستة رؤساء ، في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٦ "اننا نجتمع اليوم لنعلن حق البشرية في السلم ، ولنؤكد من جديد التزامنا بمهمة حماية هذا الحق لضمان بقاء الجنس البشري" الصفحة ٣ من الوثيقة A/41/518-S/18227 .

ويتطلب هذا الواجب بذل جهود جماعية وفردية نشطة من جانب دول وشعوب العالم لكفالة أمن عالمي مضمون ، لاسيما من خلال نزع السلاح . وقد نالت هذه الفكرة التأييد على نحو متكرر من المجتمع الدولي ولاسيما في الجمعية العامة للامم المتحدة . وهذه هي الكيفية التي نفهم بها الاتجاه الرئيسي لقرار الجمعية العامة المعني بإقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين ، والذي يشدد بصورة رئيسية على نزع السلاح . ولا غنى عن استخدام الامم المتحدة كمحفل لاقامة توازن بين مصالح الدول . ريثما يتم إنشاء هذا النظام وتطبيق الضمانات على حد سواء . وتعتقد منغوليا أن من شأن إقامة نظام عادل للامن العالمي الشامل يقوم على مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة أن يهيئ الظروف اللازمة لبقاء الجنس البشري وإعمال حق الشعوب في التنمية السلمية .

٥ - وبفضل إعمال حق الشعوب في السلم ستضطر الدول إلى توجيه سياساتها نحو القضاء على خطر الحرب النووية وإعطاء الاولوية قبل كل شيء في شؤونها الدولية للقيم الانسانية العالمية .

وبهذا المعنى ، تمتزج روح الاعلان بشكل وثيق مع المقاصد والاهداف الواردة في الاعلانات والقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن صيانة السلم وتعزيزه ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والوثائق الاساسية المنبثقة عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، والاعلان السوفياتي الهندي الصادر في دلهي بشأن المبادئ التي تحكم إقامة عالم خال من الاسلحة النووية والعنف ، واستنتاجات تقرير لجنة بالمه .

وتسعى كثير من الدول ، في شؤونها العملية ، من أجل إعمال الإعلان ، كما يتبين من ردود الدول الواردة في تقرير الامين العام (A/41/628 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2) . وقد أكدت منغوليا مرات عديدة التزامها القوي بروح الاعلان ونصه . كما تؤيد منغوليا بشدة القضاء على خطر الحرب ، ولاسيما الحرب النووية ، والامتناع عن استخدام القوة في العلاقات بين الدول ، وتسوية المنازعات

الدولية بالوسائل السلمية على أساس الميثاق . كما تعمل على تقديم مقترحات واقعية في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح ، ترمي إلى صيانة السلم الدولي وتعزيزه ، وتبذل كذلك قصارى جهدها من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة .

وإن اعتماد الامم المتحدة للإعلان المتعلق بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية والتهديد باستعمالها قد ساعد على تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة بين الدول . وتطالب منغوليا بإعمال الإعلان والتقيد بأحكامه . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية اقترحت إنشاء آلية لمنع استخدام القوة في العلاقات بين الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وقد قوبل اقتراح منغوليا والمبادرات التي اتخذتها الداعية إلى عقد اجتماعات بين البرلمانيين من البلدان الآسيوية وبلدان منطقة المحيط الهادئ . وإلى تنظيم لقاء آسيوي عام بشأن السلم والتعاون يشترك فيه ممثلون شعبيون ، بالاستحسان والدعم من جانب بلدان المنطقة . مما ترك آثاره في الوثائق التي اعتمدتها اللقاءات الجماهيرية الدولية التي عقدت لدعم السلم والأمن في سيدني ، وبانغالور ومانيلا ، ودلهي . وقد تعزز عرض هذه الأفكار بواسطة اجتماعات ممثلي نقابات العمال ومنظمات الشباب والاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ التي عقدت في السنوات الاخيرة في أولان باتور .

وتؤيد منغوليا باستمرار مبادرات السلم التي تتخذها البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ الاخرى التي تتعلق بتأمين الاستقرار وتحقيق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وإقامة مناطق للسلم خالية من الاسلحة النووية في مختلف أجزاء المنطقة .

وترحب منغوليا بعقد اتفاقات جنيف المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية للحالة في أفغانستان كمثال على اتباع نهج قائم على المسؤولية من قِبل الاطراف في الشؤون الدولية وكنموذج لإحراز تقدم بالوسائل السلمية لتسوية نزاع اقليمي معقد . ومن شأن تنفيذ اتفاقات جنيف أن يشكل عنصرا هاما في إقامة نظام للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٦ - ولغرض تنفيذ الإعلان على المستوى الوطني ، ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لزيادة الاسس المادية والقانونية لتنفيذه لأن هذه تضمن الحقوق والحريات الاساسية لسكانها المحليين . ويمكن أن تتضمن هذه الخطوات قيام الحكومات باعتماد قوانين دستورية

وتشريعية أخرى بشأن الدفاع عن السلم ، وضمانات لحق مواطنيها ومنظماتها المدنية في الدفاع عن السلم ومقاومة خطر الحرب ، وإدخال برامج تعليمية وإعلامية لاستحداث أفكار السلم والتفاهم المتبادل والتعاون وما إلى ذلك على نطاق واسع . وأصبحت هذه كلها سمات عادية من سمات حياة الشعب المنغولي وعنصرا غير قابل للانفصال من عناصر جهود الحكومة المنغولية المبذولة لدعم السلم .

٧ - ومما ييسر تنفيذ الإعلان على المستوى الدولي ما يلي :

- تنظيم حلقات دراسية وندوات دولية مكرسة لدراسة سُبل تنفيذ اعلانات الامم المتحدة بشأن مسائل السلم والامن الدوليين ؛

- المساعدة في عقد حلقات دراسية وندوات وطنية ودولية بشأن مسائل نزع السلاح النووي ، والحظر العام والكامل لإجراء التجارب على الاسلحة النووية ، وحظر وتدمير الاسلحة الكيميائية ، وتخفيض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ؛

- مواصلة الاحتفال باسبوع نزع السلاح تحت شعار ضمان حق الشعوب في السلم ؛

- تشجيع دراسة علماء وخبراء من بلدان مختلفة لمسائل تتصل بإعمال الحق في السلم ونشر وجهات نظرهم المدافعة عن ذلك الحق والمؤيدة له ؛

- إجراء مناقشات فيما بين ممثلين المنظمات غير الحكومية الدولية حول مساهمتها في تنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم . وقرار الامم المتحدة بشأن إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين ؛

- التشجيع على انشاء منظمات على الاصعدة الوطنية أو دون الاقليمية أو الاقليمية تعنى بمسائل الامن والتعاون ؛

- نشر المعلومات بانتظام من جانب الامم المتحدة عن أنشطة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عملا بالإعلان .

٨ - وترى منغوليا أن من واجب الامم المتحدة ، التي يتمثل دورها في المقام الاول في صيانة السلم والامن الدوليين ، أن تأخذ بزمام المبادرة في هذه الامور . وتؤيد

الحكومة المنغولية كافة الجهود المبذولة لتعزيز دور الامم المتحدة حتى تتمكن كما أكد الامين العام من "القيام بدورها كاملا في سبيل عالم يعمّه السلم" (A/41/Pv.33 ، الصفحة ٢٤) . كما انها تتوقف إلى دعم ما تبذله الامم المتحدة من جهود لتشجيع المشاركة العامة في الحملة الرامية إلى تعزيز السلم العالمي . وقد قال جي باتمونخ ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الثوري الشعبي المنغولي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الخورال الشعبي العظيم ، في رسالته الموجهة إلى رئيس الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة وإلى الامين العام بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة إن جمهورية منغوليا الشعبية "ظلت ، هي والقوى الاخرى المحبة للسلم تسعى جاهدة على الدوام من أجل زيادة فعالية الامم المتحدة بوصفها أداة حقيقية لاقامة نظام دولي يحقق الامن للجميع على قدم المساواة" (A/42/684 ، الصفحة ٢) .

وتؤمن منغوليا بأن على الامم المتحدة أن تبقي مسألة تنفيذ الإعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم قيد النظر بصفة مستمرة . وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في الموضوع بشكل دوري . وسوف تواصل منغوليا تزويد الامين العام بالمعلومات المتعلق بما تنوي اتخاذه من خطوات عملا بالإعلان .

- - - - -